

Distr.: General
22 January 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

في سياق مسار برلين، الجاري منذ أيلول/سبتمبر 2019، استضافت الحكومة الألمانية مؤتمراً في برلين في 19 كانون الثاني/يناير 2020. وتمثل هدف المؤتمر في خلق زخم سياسي جديد وحشد الدعم الدولي لإيجاد حل للنزاع في ليبيا. وقد صُمم مسار برلين لدعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، وممثله الخاص لليبيا، غسان سلامة، في سبيل توفير الظروف التي ستتيح لقيام عملية سياسية يقودها الليبيون ويمسكون بمقاليدها وتضع حداً للأعمال العدائية وتجلب السلام الدائم.

وإلى جانب الأمين العام وألمانيا، حضر المؤتمر 11 بلداً، هي: الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومصر والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والكونغو وتركيا والجزائر. وشارك فيه أيضاً الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

واتفق جميع المشاركين على ضرورة إيجاد حل سياسي للنزاع في ليبيا. واعتمدوا استنتاجات من أجل تحقيق هذه الغاية وأيدوا تفعيل ورقة أعدتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتنفيذ الاستنتاجات (انظر المرفقين الأول والثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

السفير

الممثل الدائم لألمانيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول للرسالة المؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

مؤتمر برلين المعني بليبيا

19 كانون الثاني/يناير 2020

استنتاجات المؤتمر

- 1 - بدعوة من المستشار الألمانية ميركل، جمع مؤتمر برلين المعني بليبيا اليوم حكومات كل من ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، والجزائر، والصين، وفرنسا، والكونغو، ومصر، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين رفيعي المستوى عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.
- 2 - ونحن المشاركون نخطط علما ببيان الرئيس المشارك الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية الذي عقدته فرنسا وإيطاليا على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2019 بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في ليبيا.
- 3 - ونعيد تأكيد التزامنا القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدة الوطن. ولن يكون إنهاء النزاع وتحقيق السلام الدائم ممكنا إلا من خلال عملية سياسية يقودها الليبيون وبمسكون بمقاليدها.
- 4 - ولا يزال النزاع في ليبيا وعدم الاستقرار فيها، إلى جانب التدخلات الخارجية، والانقسامات المؤسسية، وانتشار كمية هائلة من الأسلحة دون رقابة، والاقتصاد القائم على السلب، تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بتوفيرها تربة خصبة للمتجرين والجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. وقد سمح ذلك لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية بالازدهار على الأراضي الليبية وشنّ عمليات في ليبيا والبلدان المجاورة. وسهّل حدوث موجة من الهجرة غير القانونية زعزعت استقرار المنطقة وأسفرت عن تدهور شديد في الحالة الإنسانية. ونحن ملتزمون بدعم الليبيين في معالجة تلك المسائل الهيكلية المتعلقة بالحكومة والأمن.
- 5 - وتمثّل الغاية الوحيدة من "مسار برلين"، الذي تعهّدنا فيه بدعم خطة النقاط الثلاث التي قدّمها الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في مؤازرة الأمم المتحدة في توحيد صفوف المجتمع الدولي دعما للتوصّل إلى حل سلمي للأزمة الليبية. إذ لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري في ليبيا.
- 6 - ونلتزم بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا ونحث الجهات الفاعلة الدولية كافة على الالتزام بالمثل.
- 7 - ونعترف بالدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في سبيل تيسير عملية سياسية ومصالحة داخلية شاملة لجميع الليبيين، استنادا إلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع عام 2015 ومؤسساته، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2259 (2015)، وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة والمبادئ المتفق عليها في باريس وباليرمو وأبو ظبي، فضلا عن الدور الهام الذي يقوم به كل من الاتحاد الأفريقي ولجنته الرفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات المعنية بليبيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والدول

المجاورة في المساهمة في تحقيق الاستقرار في ليبيا، مع إيلاء اهتمام خاص للمصالحة الوطنية والسلام والأمن والحوار السياسي بين الليبيين. وستتعاون كل هذه المنظمات الدولية على نحو وثيق. وفي هذا السياق، نرحب بقيام الاتحاد الأفريقي بتنظيم منتدى المصالحة في ربيع عام 2020.

8 - ونؤيد تأييدا تاما المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام لليبيا غسان سلامة. ونشدد على أن الحل الدائم في ليبيا يتطلب نهجا شاملا يعالج مختلف الجوانب في آن واحد.

وقف إطلاق النار

9 - إننا نرحب بالتراجع الملحوظ في مستوى العنف منذ 12 كانون الثاني/يناير والمفاوضات التي جرت في موسكو في 13 كانون الثاني/يناير، وبجميع المبادرات الدولية الأخرى الرامية إلى تمهيد الطريق نحو التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها من أجل وقف الأعمال العدائية بصورة مستدامة، وتخفيف حدة التوتر، والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد المهمة الحيوية للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وندعو إلى اتخاذ خطوات ذات مصداقية وقابلة للتحقق، متسلسلة ومتبادلة، واتخاذ خطوات ذات مصداقية من أجل تفكيك الجماعات المسلحة والمليشيات من قبل جميع الأطراف وفقا للمادة 34 من الاتفاق السياسي الليبي المشار إليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2420 و 2486، مما من شأنه أن يؤدي إلى وقف شامل ودائم لجميع الأعمال العدائية، بما في ذلك العمليات الجوية فوق الأراضي الليبية. وندعو إلى نقل الأسلحة الثقيلة والمدفعية والمركبات الجوية وتجميعها.

10 - وندعو إلى إنهاء جميع التحركات العسكرية من جانب أطراف النزاع، أو تلك التي تدعم أطراف النزاع مباشرة، في كامل أراضي ليبيا وفوقها، اعتبارا من بداية عملية وقف إطلاق النار.

11 - وندعو إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، من قبيل تبادل الأسرى ورفات الموتى.

12 - وندعو إلى عملية شاملة لتسريح الجماعات المسلحة والمليشيات في ليبيا ونزع سلاحها، مع ما يترتب على ذلك من إدماج الأفراد الملائمين في مؤسسات الدولة المدنية والأمنية والعسكرية، على أساس فردي، واستنادا إلى تعداد لأفراد الجماعات المسلحة بعد التحري عنهم تحريا مهنيا. وندعو الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة في هذه العملية.

13 - ونؤكد من جديد على ضرورة مكافحة الإرهاب في ليبيا بجميع الوسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ونسلم بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان عناصر يعزز كلٌ منها الآخر، وتتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى فعالية وشمول النهج المعتمد لمكافحة الإرهاب، وندعو جميع الأطراف إلى قطع صلاتها بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة. وانطلاقا من هذا المنظور، ووفقا للمادة 35 من الاتفاق السياسي الليبي، نرحب بالجهود المبذولة من أجل محاربة الأفراد والكيانات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

14 - وندعو إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2368 والقرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والأفراد والجماعات والكيانات المحددة أسماؤها، ولا سيما الأحكام المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى للأفراد والكيانات المحددة، دون إبطاء. ونؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون لمواجهة خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2322.

- 15 - وندعو الأمم المتحدة إلى تيسير مفاوضات وقف إطلاق النار بين الأطراف، بما في ذلك من خلال الإنشاء الفوري للجان التقنية لرصد تنفيذ وقف إطلاق النار والتحقق منه.
- 16 - وندعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى فرض الجزاءات المناسبة على من يتبين أنه ينتهك ترتيبات وقف إطلاق النار، وندعو الدول الأعضاء إلى إنفاذها.
- 17 - وندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تمشيا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2486 (2019) من خلال توفير ما يلزم من أفراد ومعدات لدعم وقف إطلاق النار على نحو فعال.

حظر توريد الأسلحة

- 18 - إننا نلتزم باحترام حظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن 1970 (2011) وقرارات المجلس اللاحقة وتنفيذها تنفيذا تاما لا لبس فيه، بما في ذلك انتشار الأسلحة من ليبيا، وندعو جميع الأفراد الجهات الفاعلة الدولية إلى الالتزام بالمثل.
- 19 - وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط يؤجج النزاع أو يتعارض مع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو مع وقف إطلاق النار، بما في ذلك تمويل القدرات العسكرية أو تجنيد المرتزقة.
- 20 - ونكرر دعوتنا إلى وقف أي دعم للأفراد والجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة. وينبغي محاسبة جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية.
- 21 - ونلتزم ببذل الجهود التي تعزز آليات الرصد الحالية التي تتعهد بها الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والدولية المختصة، في حدود قدراتنا، بما في ذلك الرصد البحري والجوي والأرضي، ومن خلال توفير المزيد من الموارد، ولا سيما الصور الساتلية.
- 22 - ونلتزم بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولجنته المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) وفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) بالانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة، بسبل منها تبادل المعلومات الاستخبارية، وندعو جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى الالتزام بالمثل.
- 23 - ونلتزم بدعم فريق خبراء الأمم المتحدة في توثيق هذه الانتهاكات والإبلاغ عنها بفعالية ودعمه في التحقيق في الانتهاكات، ونحث جميع الجهات الفاعلة الدولية على الالتزام بالمثل. ونشجع فريق الخبراء على القيام بصورة مستمرة في التحقيق في انتهاكات حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتنبيه لجنة مجلس الأمن المعنية بذلك. ونلتزم بدعم فريق الخبراء والتعاون معه تعاوناً كاملاً.
- 24 - وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى تطبيق وإنفاذ جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إجراءات التنفيذ الوطنية، ضد من يتبين أنه ينتهك حظر توريد الأسلحة أو وقف إطلاق النار الذي فرضه مجلس الأمن، اعتباراً من هذا اليوم.

العودة إلى العملية السياسية

- 25 - إننا نؤيد الاتفاق السياسي الليبي بوصفه إطارا صالحا للحل السياسي في ليبيا. وندعو إلى إنشاء مجلس رئاسي فعال وتشكيل حكومة ليبية واحدة وموحدة وشاملة وفعالة يصادق عليها مجلس النواب.
- 26 - ونحث جميع الأطراف الليبية على استئناف العملية السياسية الشاملة التي تقودها ليبيا وتمسك بمقاليدها تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والانخراط فيها بصورة بناءة، مما يمهد الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية، تنظمها لجنة وطنية عليا للانتخابات مستقلة وفعالة.
- 27 - ونشجّع على المشاركة الكاملة والفعالة والمهادفة للمرأة والشباب في جميع الأنشطة المتعلقة بالانتقال الديمقراطي، وحل النزاعات وبناء السلام في ليبيا، ودعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة من أجل تيسير مشاركة أوسع نطاقا للنساء والشباب من مختلف أطراف المجتمع الليبي في العملية السياسية والمؤسسات العامة.
- 28 - ونحث جميع الجهات الفاعلة على استعادة سلامة ووحدة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية الليبية وغيرها من مؤسسات الدولة.
- 29 - وندعو إلى توزيع للثروة والموارد العامة بين مختلف المناطق الجغرافية الليبية، على نحو شفاف وخاضع للمساءلة وعادل ومنصف، بسبل منها اللامركزية ودعم البلديات، مما سيرفع تطلّما جوهريا وسببا من أسباب الاتهامات المتبادلة.
- 30 - وندعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي إلى العمل ضد مخزّي العملية السياسية من الليبيين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- 31 - ونحث جميع الأطراف الليبية على مواصلة المشاركة في جهود الوساطة والمصالحة بين المجتمعات المحلية بفزان ودعمها من أجل إعادة بناء النسيج الاجتماعي في منطقة طال إهمالها.
- 32 - ونشدد على أهمية دور البلدان المجاورة في عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا.
- 33 - ونلتزم باستخدام جميع جهات الاتصال الثنائية لحث جميع الأطراف الليبية على بدء وقف إطلاق النار والمشاركة في العملية السياسية الليبية الداخلية تحت رعاية البعثة.
- 34 - ونلتزم بقبول نتائج هذه العملية السياسية بين الليبيين ودعمها.

إصلاح قطاع الأمن

- 35 - إننا ندعو إلى استعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.
- 36 - ونؤيد إنشاء قوات ليبية موحدة للأمن الوطني والشرطة والجيش بقيادة سلطة مركزية مدنية، بالاستناد إلى محادثات القاهرة والوثائق الصادرة عنها.

الإصلاح الاقتصادي والمالي

- 37 - إننا نرى أن استعادة جميع المؤسسات السيادية الليبية ووحدها وإدارتها المشروعة واحترامها وحماية سلامتها أمر حاسم الأهمية، ولا سيما مصرف ليبيا المركزي، وهيئة الاستثمار الليبية، والمؤسسة الوطنية للنفط وديوان المحاسبة. وينبغي أن تكون مجالس إدارتها شاملة للجميع وتمثيلية ونشطة.
- 38 - وبناء على طلب هذه السلطات الليبية وعلى نحو يتفق تماما مع مبادئ توي هذه السلطات مبادئ الأمور، نلتزم بتقديم المساعدة التقنية بهدف تحسين الشفافية والمساءلة والفعالية، لمواءمة تلك المؤسسات مع المعايير الدولية، بما في ذلك من خلال عمليات مراجعة الحسابات، والسماح بإجراء حوار بين الليبيين يحضره ممثلون عن جميع الفئات المعنية فيما يتعلق بالمظالم بشأن توزيع إيرادات ليبيا. وندعو إلى تحسين قدرة مؤسسات الرقابة الليبية ذات الصلة، ولا سيما ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومكتب المدعي العام، واللجان البرلمانية المعنية، وفقا للاتفاق السياسي الليبي والقوانين الليبية ذات الصلة.
- 39 - ونشدد على أن المؤسسة الوطنية للنفط هي الشركة النفطية الوحيدة المستقلة والشرعية في ليبيا، تمشيا مع قراري مجلس الأمن 2259 (2015) و 2441 (2018). ونحث جميع الأطراف على مواصلة ضمان أمن منشآتها والامتناع عن أي أعمال عدائية ضد جميع المرافق النفطية والبنى التحتية. ونرفض أي محاولة للإضرار بالبنية التحتية النفطية الليبية، وأي استغلال غير شرعي لموارد الطاقة فيها التي هي ملك للشعب الليبي، عبر بيع أو شراء النفط الخام الليبي ومشتقاته دون إشراف المؤسسة الوطنية للنفط وندعو إلى التوزيع الشفاف والعادل لعائدات النفط. ونتمن قيام المؤسسة الوطنية للنفط بنشر العائدات النفطية شهريا، كدليل على التزامها بتحسين الشفافية.
- 40 - ونؤيد الحوار الاقتصادي مع ممثلي المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية، ونشجع على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. وبغرض تيسير هذا الحوار، نؤيد إنشاء لجنة اقتصادية للخبراء الليبيين تتوحي الشمول وتتألف من مسؤولين وخبراء ليبيين يعكسون التنوع المؤسسي والجغرافي للبلد.
- 41 - ونؤيد تمكين البلديات الليبية، ونحث السلطات المركزية على الالتزام الكامل بتوفير المخصصات المالية اللازمة للحفاظ على الحكم المحلي، ولا سيما في الجنوب.
- 42 - ونشجع على إنشاء آلية لإعادة إعمار ليبيا تدعم التنمية وإعادة الإعمار في جميع المناطق، تحت رعاية حكومة جديدة وتمثيلية وموحدة تمارس سلطتها على جميع الأراضي الليبية، من أجل تنمية المناطق المتضررة بشدة مع إعطاء الأولوية لمشاريع إعادة الإعمار في مدن بنغازي ودرنة ومرزوق وسبها وسرت وطرابلس.
- 43 - ونشير إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جمد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار بهدف الحفاظ عليها لصالح الشعب الليبي، ونشدد على ضرورة إجراء مراجعة مالية للمؤسسات المالية والاقتصادية الليبية لدعم جهود إعادة توحيدها ومساعدة السلطات الليبية المختصة في تعزيز سلامة ووحدة المؤسسة الليبية للاستثمار، بما في ذلك من خلال مراجعة شاملة موثوقة لحسابات المؤسسة والشركات التابعة لها.

احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

44 - إننا نحث جميع الأطراف في ليبيا على الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المطارات، للسماح بوصول الأطباء ومراقبي حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والمساعدة واتخاذ إجراءات من أجل حماية السكان المدنيين، بمن فيهم المشردون داخلياً والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والسجناء، وذلك أيضاً من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة.

45 - ويشكل عدم مراعاة الأصول القانونية في سير عمل النظام القضائي الوطني، بما في ذلك في السجون، أحد العوامل المساهمة في حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المتقلبة والخطيرة. وندعو إلى متابعة تنفيذ مراسيم السلطات الليبية التي تقضي بفرز جميع المحتجزين ونزلاء السجون الخاضعين لسيطرة وزارة العدل/الشرطة القضائية من أجل تعزيز أداء المؤسسات القضائية والإفراج عن المحتجزين بصورة غير قانونية أو تعسفية.

46 - ونحث جميع الأطراف على إنهاء ممارسة الاحتجاز التعسفي، ونحث السلطات الليبية على وضع إجراءات بديلة للاحتجاز، ولا سيما بالنسبة للموجودين في مناطق النزاع العالية الخطورة، وإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء تدريجياً مع تعديل الأطر التشريعية الليبية المتعلقة بالهجرة واللجوء في الوقت نفسه لمواءمتها مع القانون الدولي والمعايير والمبادئ المعترف بها دولياً.

47 - ونشدد على ضرورة محاسبة جميع الذين انتهكوا أحكام القانون الدولي، بما في ذلك في المناطق التي استخدمت فيها القوة عشوائياً ضد المدنيين، والذين شنوا هجمات على المناطق المكتظة بالسكان، وقاموا بعمليات إعدام خارج نطاق القانون وعمليات الاختطاف وحالات الاختفاء القسري، ومارسوا العنف الجنسي والجنساني، والتعذيب وسوء المعاملة، والاتجار بالبشر، والعنف ضد المهاجرين واللاجئين أو أساءوا معاملتهم.

48 - ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، بما في ذلك من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

49 - ونلتزم بدعم عمل المؤسسات الليبية لتوثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

50 - ونشجع السلطات الليبية على مواصلة تعزيز مؤسسات العدالة الانتقالية، بما في ذلك مبادرات الملاحقة القضائية، والتعويضات، والبحث عن الحقيقة، والإصلاح المؤسسي، التي ينبغي أن تتمشى مع المعايير والمبادئ المعترف بها دولياً، من أجل مناصرة وصون الحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بظروف الاختفاء القسري، وفي الاحتكام إلى القضاء، وفي الحصول على تعويضات وضمانات بعدم التكرار في ليبيا، لا سيما في سياق المفقودين.

المتابعة

51 - إننا ندعو كل من الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص إلى ليبيا ورئيس مسار برلين إلى إبلاغ الليبيين بنتائج هذا المسار والمؤتمر. ونرحب بأن كل من رئيس الوزراء السراج والجنرال حفتر قد سميا ممثلهما في لجنة 5+5 العسكرية التي اقترحتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل دعم التفعيل الملحق نصّه كمرفق لهذه الاستنتاجات. ومن أجل السماح بإجراء محادثات جوهريّة وجادة في لجنة 5+5، يعلن جميع المشاركين في المؤتمر أنهم سيمتنعون عن أي عمليات نشر قوات أو عمليات عسكرية أخرى طالما يتم احترام الهدنة.

52 - ونعرب عن تأييدنا الكامل لتفعيل هذه الاستنتاجات من جانب الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا الملحق نصّه كمرفق لهذه الاستنتاجات.

53 - واتفق على أن مؤتمر برلين المعني بليبيا خطوة هامة في مسار أوسع تقوده ليبيا وبمسك الليبيون بمقاليده ويهدف إلى إنهاء الأزمة الليبية بصورة حاسمة من خلال معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع معالجة شاملة. وتؤدي متابعة مؤتمر برلين المعني بليبيا دورا هاما. فالترجمة الناجحة للالتزامات الواردة أعلاه إلى أنشطة قابلة للتنفيذ أمر أساسي، فضلا عن تحديد المؤشرات والأدوار والمسؤوليات بدقة، ليس فقط بالنسبة للأمم المتحدة ولكن أيضا بالنسبة للمشاركين أنفسهم وكذلك بالنسبة للمشاركين المحتملين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.

54 - وإننا بهذه الوثيقة ننشئ لجنة متابعة دولية تتألف من جميع البلدان والمنظمات الدولية التي شاركت اليوم في مؤتمر برلين المعني بليبيا من أجل الحفاظ على التنسيق في أعقاب مؤتمر برلين المعني بليبيا، تحت رعاية الأمم المتحدة. وستجتمع لجنة المتابعة الدولية على مستويين:

(أ) جلسة عامة واحدة على مستوى كبار المسؤولين، تجتمع شهريا مع رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إضافة إلى تناوب على تولي الرئاسة المشتركة وتناوب في مواقع عقد الجلسة. وتتولى لجنة المتابعة الدولية مسؤولية تتبع التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستنتاجات وتمارس نفوذها عند الاقتضاء. وفي نهاية كل دورة، يُقدّم تقرير يعرض إنجازات محددة أو التقدم المحرز نحو الامتثال.

(ب) أربعة أفرقة عاملة تقنية، تعقد اجتماعات مغلقة على مستوى الخبراء مرتين في الشهر خلال مراحل التنفيذ الأولى. وتُشكّل هذه الأفرقة العاملة وفقا للحزم التي حُدّدت بموجب هذه الاستنتاجات. ويقود كل فريق ممثل عن الأمم المتحدة. وفي الجلسات المغلقة، سيقوم المشاركون بما يلي: '1' معالجة العقبات التي تعترض التنفيذ؛ '2' تبادل المعلومات ذات الصلة؛ '3' تنسيق الاحتياجات والمساعدة دون المساس بولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

55 - وسنوجه انتباه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى هذه الاستنتاجات الناجمة عن مؤتمر برلين المعني بليبيا للنظر فيها وندعو الممثل الخاص للأمين العام لليبيا غسان سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى دعم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار مسار برلين.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: تفعيل مسار برلين

مقدمة

في إطار التحضير لمؤتمر قمة برلين، فعّلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تمشياً مع الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والسلطة الكاملة التي منحها إياها الأمين العام للأمم المتحدة، كل حزمة من الحزم المواضيعية الست وأجرت عملية تخطيط شاملة أسفرت عن وضع خطة عمل لتنفيذها قبل القمة وأثناءها وبعدها، والعمل على أساس إحراز تقدّم متزامن في كل حزمة. وتوفر هذه العملية أيضاً خيارات يمكن بموجبها للدول الأعضاء أن تقدم الدعم للأمم المتحدة وأن تشارك فيها معها. وسنمضي قدماً بالعمل فيما يخص هذه الحزم في إطار آلية المتابعة والتنفيذ المتفق عليها في بيان مؤتمر قمة برلين.

استعراض عام للحزم

• في المجال السياسي

يسعى الليبيون في المقام الأول إلى توحيد المؤسسات التنفيذية والسيادية والاقتصادية والمالية والأمنية والعسكرية في البلد. وتُجري بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مشاورات مكثفة مع الأطراف الليبية، وأعضاء مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، فضلاً عن الدوائر الرئيسية الأخرى لاستكشاف الخيارات المتاحة لإعادة إرساء سلطة تنفيذية عاملة. ويجب أن تُمثّل النساء والشباب تمثيلاً كافياً في جميع المشاورات.

واستناداً إلى المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي، بدأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عملية إنشاء منتدى للحوار السياسي يعقد خارج ليبيا في نهاية كانون الثاني/يناير، يتألف من 40 ممثلاً عن الليبيين يتم اختيارهم بعد إجراء مشاورات مع الفئات الرئيسية. وسيجتمع المنتدى لمناقشة إمكانية إصلاح المجلس الرئاسي (2+1) وتسمية رئيس وزراء جديد ونائبين لرئيس الوزراء يُكلّفان بتشكيل حكومة وفقاً للتفاهات التي تم التوصل إليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في تونس بشأن اختصاصات كل من المجلس الرئاسي والحكومة.

وتُعرض هذه الحكومة على مجلس النواب للتصويت على منحها الثقة. ومن الطبيعي أن يتطلب تشكيل حكومة جديدة موافقة جميع الأطراف على حل السلطات التنفيذية الحالية. ويجب أن يتم ذلك بالتزامن مع توحيد المؤسسات الوطنية المنقسمة حالياً.

وسيكون الهدف الرئيسي لمجلس النواب هو وضع التشريع الانتخابي اللازم لإنهاء الفترة الانتقالية. ودعمًا لهذا الهدف، يجب توفير الموارد المالية والبشرية الكافية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات. ويضع منتدى الحوار السياسي خريطة طريق لتمكين للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

وقد يخضع أولئك الأفراد والكيانات الذين يهددون استقرار ليبيا ويعرقلون العملية السياسية أو يقوضونها للعقوبات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

• في المجال الاقتصادي والمالي

يؤكد العنصر الاقتصادي أهمية البدء بعمليات تكميلية بهدف توحيد المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية وتعزيز نزاهتها، وتمكينها من أن تصبح أكثر شفافية وقادرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة. وتشمل التدابير المحددة دعم العمليات الجارية لتوحيد مصرف ليبيا المركزي، ولا سيما المراجعة الدولية لحسابات المصرفين، وتتبع المفاوضات بين مسؤولي المصرفين، والتنفيذ الصارم للقانون المصرفي، بما في ذلك إعادة التمكين الكاملة لمجلس الإدارة.

وينبغي للمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء أن تساعد المؤسسة الليبية للاستثمار وأن تقدم التوجيه لها أثناء قيامها بمراجعة الحسابات التي تمس الحاجة إليها. وينبغي تشجيع المؤسسة الوطنية للنفط على تحسين الشفافية وتزويدها بالموارد اللازمة لتحديث قطاع النفط.

ويقترح بيان برلين مبادرتين اقتصاديتين جديدتين هما: إنشاء لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين والصندوق الليبي للتعمير والتنمية. وستألف اللجنة من مسؤولين وخبراء ليبيين يعكسون التنوع المؤسسي والجغرافي للبلد؛ وسيكون للجنة أمانة مستقلة. وستكون اللجنة محفلاً للحوار الشامل للجميع يسمح للمؤسسات القائمة بالعمل تدريجياً على مواءمة السياسات الاقتصادية والمالية أثناء العمل على بناء الثقة اللازمة للتوحيد. وقبل انعقاد مؤتمر برلين في 6 كانون الثاني/يناير 2020، دعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 19 خبيراً تقنياً ليبيا للشروع في عملية تحديد اختصاصات اللجنة. وسيستند صندوق التعمير والتنمية إلى وثيقة تخطيط مشتركة لاستكمال وتبسيط الإنفاق الإنمائي على البنى التحتية الحيوية.

وينبغي اتخاذ خطوات فورية لتعزيز الحكم المحلي عن طريق ما يلي: (1) مواصلة العملية الانتخابية البلدية بحيث تجري الانتخابات البلدية المتبقية قبل منتصف عام 2020؛ (2) تفعيل القانون رقم 59 فورا، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للحكم المحلي؛ (3) زيادة الدعم المالي المخصص للبلديات في ميزانية عام 2020 زيادة كبيرة.

ولدعم نجاح الحزم السياسية والاقتصادية والمالية، ينبغي للدول الأطراف في مسار برلين والمنظمات الإقليمية أن تعقد اجتماعات مع جهات الاتصال الليبية الرئيسية لدعم المسار ونتائجه، بما في ذلك عقد حوار اقتصادي.

• في المجال الأمني

تشمل الحزمة الأمنية سلسلة من الخطوات لتعزيز قبول الأطراف الليبية الدعوات إلى الهدنة، مما يؤدي إلى وقف شامل ومستدام للأعمال العدائية في ليبيا، وإلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، وتسريح التشكيلات المسلحة، وإعادة توحيد وإعادة بناء المؤسسات الأمنية التي ترسي احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. وستتواءم خريطة الطريق الأمنية بدقة مع الخط السياسي للجهود المبذولة، وسيتوقف تقدمها على المعالم السياسية التي تتخلل مراحل العملية.

وتشمل الخطوة 1 إنشاء لجنة 5+5 العسكرية المشتركة التي تضم ضباطاً عسكريين و/أو ضباط شرطة نظاميين تحت رعاية الأمم المتحدة استناداً إلى محادثات القاهرة والوثائق الصادرة عنها. وتشكل اللجنة العسكرية المشتركة مظلة تُنشأ تحتها أفرقة عاملة مستقلة مع التركيز على المواضيع التالية:

(أ) الهدنة/وقف إطلاق النار؛ (ب) نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ج) مكافحة الإرهاب؛ (د) الترتيبات الأمنية/مراقبة الحدود.

وتشمل الخطوة 2 توطيد الهدنة والتسريح الفوري للمقاتلين غير الليبيين من مسرح الحرب.

وتشمل الخطوة 3 بدء المفاوضات تحت مظلة لجنة 5+5 العسكرية المشتركة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، مع كل ما سيجتنب على هذه المحادثات، بما في ذلك: اختصاصات آلية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه (آلية مشتركة بين الأمم المتحدة وليبيا)؛ والفصل بين القوات؛ وتدابير بناء الثقة؛ وإنشاء أفرقة عاملة مرتبطة بذلك تتألف من ممثلين عن كلا الطرفين وتدعمها الأمم المتحدة. وتكون اللجنة العسكرية المشتركة مسؤولة عن تحديد الإطار الزمني للمفاوضات وعن تنفيذ الاتفاق في غضون فترة معقولة.

وسيجري الفريق العامل التقني/فرقة العمل المعنية بالتسريح ونزع السلاح، وعند الاقتضاء إعادة إدماج الجماعات المسلحة، تعدادا للتشكيلات المسلحة ('قوات الدعم') بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع/المناطق العسكرية والقيادة العامة في حكومة الوحدة الجديدة. وستحدد فرقة العمل الجماعات والأفراد الذين يمكن إعادة تأهيلهم، وأولئك الذين يحتاجون إلى الإصلاح، وأخيرا الجماعات التي ينبغي تفكيكها ونزع سلاحها. وستتقدم العناصر الإرهابية والإجرامية إلى العدالة.

وتقوم فرقة العمل برسم خرائط لمواقع للأسلحة الثقيلة (بما في ذلك الأسلحة المستوردة حديثا)، ووضع مجموعة من الضمانات والحوافز لقادة التشكيلات المسلحة المثيرة للجدل، وتنفيذ برامج للعلاج الطبي للمقاتلين وإيلاء الأولوية لتسريح المقاتلين الشباب. وستضع فرقة العمل أيضا استراتيجية لإدماج وإعادة إدماج أعضاء التشكيلات المسلحة (بما في ذلك التحري عنهم).

وتشمل الخطوة 4 قيام وزارتي الداخلية والدفاع في حكومة الوحدة الجديدة بتنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة بدءا بطرابلس. وستحدد فرقة العمل الاحتياجات من المساعدة الدولية وتنسق تنفيذها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

• في مجال حظر توريد الأسلحة

تقع مسؤولية الامتثال لقرارات الأمم المتحدة القائمة المتصلة بنظام الجزاءات وحظر توريد الأسلحة في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء.

وسيؤدي تعزيز الامتثال في الوقت المناسب لقرارات مجلس الأمن القائمة إلى خفض عدد انتهاكات حظر توريد الأسلحة، وسيكون بمثابة تدبير لبناء الثقة دعما لوقف إطلاق النار ودعما للجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن المتوقع أن يلتزم المشاركون في برلين بالامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة وبتعزيز تشريعاتهم الوطنية ذات الصلة. وهم مدعوون، وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، إلى دعم فريق الخبراء في تنفيذ ولايته عن طريق تبادل المعلومات المهمة. ومع مراعاة تاريخ تجديد ولاية فريق الخبراء في شباط/فبراير 2020، يؤيد المشاركون في مسار برلين أن يقدم الخبراء تقاريرهم إلى لجنة الجزاءات بتواتر أكبر.

وستنسق مجموعة برلين المساعدة التقنية وتحت النظراء الليبيين على تشجيع تنفيذ الجزاءات.

وسيستخدم نسق برلين لتنسيق المساعدة التقنية/الموارد التي تمكّن من تعزيز قدرات رصد الحدود - إما من خلال كيانات وطنية (ليبية/دول مجاورة) أو إقليمية (بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية، المجموعة الخماسية+) قائمة أو من خلال إنشاء بعثة تفتيش وتحقيق قائمة بذاتها تحت إشراف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتعزيز الرصد، من الضروري أن يُنفذ الرصد البحري والبري والجوي في آن واحد.

• في مجال القانون الإنساني الدولي/القانون الدولي لحقوق الإنسان

يعتبر تعزيز احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتهيئة بيئة مؤاتية للجهات الفاعلة الإنسانية والموظفين الطبيين للوصول إلى المحتاجين من الأمور الحاسمة الأهمية.

فالاحتجاز التعسفي وغير القانوني مصدر قلق رئيسي في ليبيا. ويُطلب إلى مجموعة برلين اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك دعم المؤسسات القضائية والشرطة القضائية لمراجعة حالات السجناء في السجون وفرضهم وتعزيز الإجراءات القانونية الواجبة، ودعم تنفيذ المراسيم التي أصدرتها السلطات الليبية لفرز السجناء في السجون الخاضعة اسمياً لرقابة وزارة العدل/الشرطة القضائية بهدف التعجيل بعملية الإفراج عن السجناء المحتجزين تعسفاً أو بصورة غير قانونية وتوثيقها، ودعم وحدة المؤسسات القضائية ونزاهتها، وضمان إمكانية الاحتكام إلى القضاء، ووضع خريطة طريق للسجون تتمشى مع المعايير الدولية. ويُطلب من مجموعة برلين أيضاً أن تتخذ خطوات ملموسة، ومن بينها دعم السلطات في وضع حد للاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين وإغلاق مراكز الاحتجاز تدريجياً، وإيجاد بدائل للاحتجاز متوافقة مع حقوق الإنسان.

وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني عنصر أساسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز المساءلة. ويمكن للدول الأعضاء أن تقوم بدور هام في تقديم المساعدة التقنية وبناء قدرات المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني من أجل توثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ومن أجل محاسبة مرتكبي الانتهاكات، ينبغي لمجموعة برلين أن تدعم إصلاح العدالة الجنائية بهدف ضمان امتثال نظام العدالة الجنائية الوطني الليبي للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ويمكن لآليات العدالة الانتقالية المتمثلة للمعايير الدولية أن تؤدي دوراً هاماً في كفالة استدامة السلام والعدالة والمصالحة. وينبغي لمجموعة برلين أن تدعم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة؛ وإنشاء لجنة معنية بالمفقودين، بما في ذلك تعقب الأشخاص المفقودين وتحديد هويتهم؛ ووضع برنامج شامل للتحري؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية على نطاق المجتمع المحلي لفائدة الليبيين، بما في ذلك عمليات المصالحة التي تنطلق من القاعدة إلى القمة، وتقديم المساعدة من أجل إيجاد فرص مبتكرة للبحث عن الحقيقة وتخفيف الحوار بين الليبيين.

وكثيراً ما تؤدي وسائل الإعلام دوراً سلبياً في النزاع الليبي، ولا سيما في تأجيج الحالة القائمة وتقسيم المجتمعات المحلية. وينبغي تعزيز آلية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا القائمة لرصد خطاب الكراهية. وينبغي للدول الأعضاء أن تسهم في هذا المسعى.